الأمم المتحدة



Distr.: General
20 October 2020
Arabic
Original: English

تنفيذ قرار مجلس الأمن 1559 (2004)

تقرير الأمين العام نصف السنوي الثاني والثلاثون

أولا - معلومات أساسية

1 - هذا التقرير هو تقرير الأمين العام نصف السنوي الثاني والثلاثون عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1559 (2004). ويتضمن التقرير استعراضا وتقييما لتنفيذ القرار منذ صدور تقريري السابق عن هذا الموضوع في 24 نيسان/أبريل 2020 (S/2020/329) ويتناول التطورات المستجدة حتى 2 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

ثانيا - تنفيذ قرار مجلس الأمن 1559 (2004)

2 - أُحرز تقدم محدود في تنفيذ القرار 1559 (2004) منذ أن اتخذه مجلس الأمن في 2 أيلول/سبتمبر 2004. فعدد من أحكامه لم يُنفذ بعد، بما في ذلك ما يتعلق منها بوجود الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وأنشطتها.

ألف - سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي

3 - سعى مجلس الأمن، باتخاذه القرار 1559 (2004)، إلى تعزيز الاحترام لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت سلطة حكومة لبنان وحدها دون منازع في جميع أنحاء البلد، وفقا لاتفاق الطائف المبرم في عام 1989 الذي تعهدت جميع الأطراف السياسية في لبنان بالالتزام به. وظل تحقيق هذا الهدف هو الأولوية التي أتوخاها فيما أبذله من جهود.

4 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل لبنان يواجه أزمة اقتصادية ومالية حادة. وفي 30 نيسان/أبريل 2020، وبعد مشاورات مع صندوق النقد الدولي، اعتمد مجلس الوزراء برئاسة حسن دياب خطة للإنعاش المالي. وتوقفت المناقشات مع صندوق النقد الدولي في وقت لاحق، وسط خلافات بين أصحاب المصلحة السياسيين والماليين حول نطاق الأزمة المالية في البلد والمسؤولية عن تلك الأزمة. وقد قدم وزير





الخارجية والمغتربين، ناصيف حتّي، استقالته في 3 آب/أغسطس، قائلا: ”حملت آمالاً كبيرة بالتغيير والإصلاح، ولكنّ الواقع أجهض جنين الأمل“.

5 - وقد حدثت احتجاجات متقطعة في جميع أنحاء البلد، وتحول بعضها إلى أعمال عنف. وندد المتظاهرون بالظروف الاجتماعية والاقتصادية الوخيمة وانقطاع التيار الكهربائي المتكرر وارتفاع الاسعار وتذبذب سعر الصرف وإجراءات الاغلاق. وفي 27 نيسان/أبريل 2020، أدّت الاشتباكات التي وقعت في طرابلس بين المتظاهرين والجيش اللبناني إلى مقتل أحد المتظاهرين. وفي 28 نيسان/أبريل، أصدر الجيش اللبناني بيانا صحفيا أعرب فيه عن أسفه للوفاة وذكر أنه ”فتح تحقيقا في الحادث“. وفي وقت لاحق من تلك الليلة، قام متظاهرون بأعمال تخريبية استهدفت المصارف، وهاجموا سيارات الشرطة، ورشقوا الجنود بالحجارة. وفي الفترة من 27 إلى 29 نيسان/أبريل، أُفيد عن إصابة 77 مدنيا و 159 جنديا. وردا على زيادة تخفيض قيمة العملة، جرت مظاهرات عنيفة في بيروت وطرابلس يومي 12 و 13 حزيران/يونيه. وأصيب فيها نحو 123 شخصا، من بينهم 26 فردا من أفراد الجيش اللبناني. واجتمع مجلس الدفاع الأعلى في 15 حزيران/يونيه، وبعد ذلك، ألقى الجيش اللبناني القبض على 36 شخصا لارتكابهم أعمال تخريب، وإلحاق الضرر بالممتلكات العامة والخاصة، وشن هجمات على قوى الأمن.

6 - وفي 4 آب/أغسطس 2020، تسبب انفجار هائل في ميناء بيروت في وقوع خسائر بشرية كبيرة، ونزوح واسع النطاق، وأضرار كبيرة جدا في البنية التحتية في المناطق القريبة من موقع الانفجار. وامتدت الأضرار المادية والأضرار المتعلقة بالممتلكات لعدة كيلومترات من منطقة الانفجار. ووفقا للبيانات الأولية الصادرة عن السلطات، فقد انفجر مخزون كبير، يقدر بـ 750 2 طنا، من نترات الأمونيوم الشديدة الانفجار كانت مخزنة في الميناء بعد اندلاع حريق في مستودع مجاور. وإجمالا، قُتل 192 شخصا، ولا يزال 7 في عداد المفقودين، وأصيب أكثر من 500 6 شخص، من بينهم 000 1 طفل، ومئات الآلاف بحاجة إلى مأوى. وقدر البنك الدولي قيمة الأضرار المادية بما يتراوح بين 3,8 بلايين و 4,6 بلايين دولار، والخسائر في التدفقات الاقتصادية بين 2,9 بليون و 3,5 بلايين دولار، واحتياجات الانتعاش وإعادة الإعمار ذات الأولوية للسنتين التقويميتين 2020 و 2021 بين 1,8 بليون و 2,2 بليون دولار.

7 - وفي أعقاب الانفجار، أعلنت السلطات بيروت ”مدينة منكوبة“ وفرضت عليها حالة الطوارئ، في البداية حتى 18 آب/أغسطس، ومنحت الجيش سلطات استثنائية على المسائل المدنية والأمنية. وفي 5 آب/أغسطس، كلف مجلس الوزراء لجنة بإجراء ”تحقيق إداري“ لمدة خمسة أيام في انفجار مرفأ بيروت. وأحيلت القضية فيما بعد إلى المجلس القضائي. ومنذ ذلك الحين، احتجز المحقق القضائي 25 شخصاً. ولا يزال التحقيق اللبناني جاريا. ودعا أربعة من رؤساء الوزراء السابقين، وبطريرك الكنيسة المارونية، بشارة بطرس الراعي، وعدة أحزاب سياسية وبعض جماعات المجتمع المدني اللبنانية، إلى إجراء تحقيق دولي في الانفجار.

8 - وفي أعقاب الانفجار، اتهم المحتجون الحكومة بأنها سمحت بحدوث الانفجار نتيجة للإهمال الجنائي والفساد وعدم الكفاءة، ودعوا إلى استقالة الطبقة السياسية. وفي الفترة من 8 إلى 11 آب/أغسطس، وقعت احتجاجات واسعة النطاق مناهضة للحكومة في بيروت، وأسفرت عن اشتباكات عنيفة بين المحتجين وقوات الأمن. وكانت الاحتجاجات التي جرت في 8 آب/أغسطس عنيفة بشكل خاص، مما أسفر عن مقتل جندي من قوى الأمن الداخلي و 281 متظاهرا، وإصابة 108 جنود من الجيش اللبناني و 136 جنديا من قوى الأمن الداخلي.

9 - وفي أعقاب تلك الحوادث، استقال عدة وزراء وأعضاء في البرلمان في يومي 9 و 10 آب/أغسطس، وفي 10 آب/أغسطس، أعلن السيد دياب استقالة حكومته. وذكر أن المأساة، التي أصابت الشعب اللبناني "في الصميم"، قد وقعت نتيجة فساد مزمن في السياسة والإدارة والدولة. وأضاف أن "منظومة الفساد أكبر من الدولة، والدولة مكبلة بالمنظومة ولا تستطيع مواجهتها أو التخلص منها".

10 - وسعيا إلى حشد الدعم الدولي للبنان في أعقاب انفجار الميناء، عقدت الأمم المتحدة وفرنسا معا في 9 آب/أغسطس مؤتمرا دوليا بشأن دعم بيروت والشعب اللبناني. وتعهدت الأمم المتحدة بأنها "ملتزمة بمساعدة شعب لبنان بكل ما نستطيع"، ودعت الجميع إلى "الاحتشاد معا، وتقديم كل الدعم المالي والمادي والسياسي [الممكن]"، وشددت على ضرورة "تركيز دعمنا على أربعة قطاعات ذات أولوية: الصحة والغذاء وإعادة تأهيل المباني وإعادة تأهيل المدارس". وأكدت نائبة الأمين العام من جديد التزام شركاء البلد برفاه شعبه. وبعد المؤتمر، أعلنت فرنسا عن جمع مبلغ 250 مليون يورو. وفي 10 آب/أغسطس، وفي جلسة إحاطة للدول الأعضاء بشأن الحالة الإنسانية في لبنان، دعوت إلى تقديم دعم دولي قوي لجميع المحتاجين في لبنان، ولا سيما النساء والفتيات، وكررت تأكيد أهمية تنفيذ إصلاحات لتلبية احتياجات الشعب اللبناني على المدى الطويل.

11 - وفي 27 آب/أغسطس، أصدرت 44 منظمة لحقوق المرأة وناشطات في الحركات النسوية في لبنان ميثاقا للمطالبة بخطة استجابة للكوارث مراعية لمنظور المساواة بين الجنسين. وطالبت الموقعات "بتوجيه المعونة إلى منظمات المجتمع المدني، وبتقديمها بطريقة منصفة وعادلة للجميع. ولا بد أيضا من توزيع المعونة بطريقة تأخذ في الاعتبار القدر المتفاوت من الآثار والأضرار، في الأمدين القريب والبعيد، على الفئات التي لطالما عانت من الضعف والإقصاء".

12 - وفي 31 آب/أغسطس، عُيّن سفير لبنان في ألمانيا آنذاك، مصطفى أديب، رئيساً للوزراء. وفي 1 أيلول/سبتمبر، دعا رئيس فرنسا، إيمانويل ماكرون، خلال زيارة قام بها إلى لبنان، إلى تشكيل حكومة في غضون أسبوعين واقترح خارطة طريق للإصلاحات، تضمن التزام القوى السياسية عبر مختلف الأطياف. وفي 26 أيلول/سبتمبر، وبعد أن عجزت الأطراف عن الاتفاق على تشكيل حكومة، أبلغ السيد أديب رئيس لبنان، ميشال عون، بأنه غير قادر على تشكيل حكومة وقدم استقالته.

13 - وفي 23 أيلول/سبتمبر، شاركت أنا ووزير الشؤون الأوروبية والشؤون الخارجية في فرنسا، جان إيف لودريان، في رئاسة اجتماع وزاري لمجموعة الدعم الدولية للبنان. وحث أعضاء المجموعة قادة لبنان على "التوحُّد لدعم تشكيل حكومة في الوقت المناسب تستطيع تلبية التطلعات المشروعة التي أعرب عنها الشعب اللبناني وتلتزم بالتصدي للتحديات المتعددة والحادة [في البلد] ولا سيما أزماته الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية والمالية ووباء مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وإعادة إعمار بيروت وترميم التراث والمباني التاريخية [في المدينة]". وحثت المجموعة "القادة السياسيين اللبنانيين بشدة على إجراء إصلاحات حاسمة".

14 - ومما يؤسف له أن الأزمة الاقتصادية في لبنان قد ازدادت عمقا بسبب جائحة كوفيد-19 وما يتصل بها من إغلاقات، وكذلك بسبب الانفجار الذي وقع في 4 آب/أغسطس، مما أدى إلى ارتفاع حاد في معدلات البطالة والفقر. وُيقدّر أن أكثر من 000 150 عامل فقدوا وظائفهم، إما بشكل دائم أو مؤقت، نتيجة للانفجار، مما زاد من تفاقم معدل البطالة المسجل بالفعل في حزيران/يونيه 2020 والبالغ 30 في المائة.

ولوحظ، في *تقييم الأضرار والاحتياجات السريعة في بيروت* الصادر في آب/أغسطس 2020، والذي أعدّه البنك الدولي بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، أنه وفقا لتقديرات ما قبل الكارثة "قُدرت معدلات الفقر العام والفقر المدقع بنسبة 45 [في المائة] و 22 [في المائة]، على التوالي". ووفقا لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، يُقدّر أن تلك التحديات مجتمعة قد حدت من مشاركة المرأة في الاقتصاد بنسبة تتراوح بين 14 و 19 في المائة.

15 - وتشير نتائج التقييمات والبحوث التي أجرتها الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية في نيسان/أبريل وأيار/مايو 2020 إلى أن إغلاق كوفيد-19 قد أسهم في زيادة أشكال العنف الجنساني المختلفة، ولا سيما ما عانت منه النساء والفتيات. وقد أتاحت فترات العزل المطولة وانعدام الأمن في الدخل والوصول المحدود إلى الخدمات الطبية والاجتماعية الفرصة لاستمرار العنف ضد النساء والفتيات.

16 - وفي 31 آب/أغسطس 2020، كان 182 896 من اللاجئين وملتمسي اللجوء مسجَّلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان، من بينهم 598 879 لاجئا سوريا و 584 16 لاجئا وطالب لجوء من جنسيات أخرى. وكشفت دراسات استقصائية أجرتها المفوضية لأكثر من 000 20 أسرة معيشية من اللاجئين منذ بداية عام 2020 أن اللاجئين لا يستطيعون على نحو متزايد توفير احتياجاتهم الأساسية.

17 - وشجع مجلس الأمن حكومة الجمهورية العربية السورية بقوة، في قراره 1680 (2006)، على الاستجابة للطلب الذي قدمته حكومة لبنان لترسيم الحدود بينهما. ويظل تحقيق ذلك أمرا بالغ الأهمية من أجل إتاحة المراقبة والإدارة السليمتين للحدود، بما يشمل ما يتعلق بتنقل الأشخاص والعمليات المحتملة لنقل الأسلحة.

18 - ولا يزال ترسيم حدود لبنان وتعليمها أمراً أساسياً وضرورياً لضمان السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية. وفي حين أن ترسيم الحدود مسألة تعني طرفيها، يبقى إحراز التقدم بشأن هذه المسألة التزاما منوطا بلبنان والجمهورية العربية السورية وفقا للقرار 1680 (2006). وفي 16 تموز/يوليه، وفي أول حادث لإطلاق النار عبر الحدود من الجمهورية العربية السورية إلى لبنان منذ عام 2018، وقعت اشتباكات في بلدة القصر، بمحافظة البقاع، بين مهربين أفادت تقارير بأنهم فروا إلى لبنان، وضباط أمن سوريين على الحدود. وأرسل الجيش اللبناني دوريات إلى المنطقة لدعم أفراد الأمن السوريين. وذُكر أن ضابطا سوريا قد قتل وأصيب آخر في الاشتباكات.

19 - واستمرت إسرائيل في احتلال الجزء الشمالي من قرية الغجر ومنطقة متاخمة لها شمال الخط الأزرق، في انتهاك لسيادة لبنان وللقرارين 1559 (2004) و 1701 (2006).

20 - ولم يُحرز أي تقدم فيما يتعلق بمسألة منطقة مزارع شبعا. ولم تقدم الجمهورية العربية السورية ولا إسرائيل رداً بشأن التحديد المؤقت لهذه المنطقة الوارد في تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار 1701 (2006) المؤرخ 30 تشرين الأول/أكتوبر 2007 (S/2007/641).

21 - وواصلت طائرات جيش الدفاع الإسرائيلي المسيَّرة من دون طيار وطائراته الثابتة الجناحين، بما فيها المقاتلات النفاثة، التحليق فوق أراضي لبنان بصفة يومية تقريباً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في انتهاك لسيادة لبنان وللقرارين 1559 (2004) و 1701 (2006). وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 30 نيسان/أبريل 2020 موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإليَّ (A/74/836-S/2020/349)، أفادت الممثلة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة، باسم حكومتها، بأنه بتاريخ 27 نيسان/أبريل "خرقت الأجواء

اللبنانية أربع طائرات حربية إسرائيلية" و "أطلقت صواريخ باتجاه الأراضي السورية". وأضافت أنه قد "صعّدت إسرائيل في نوعية انتهاكاتها من خلال استخدامها الأجواء اللبنانية لتنفيذ هجمات صاروخية ضد دولة ثالثة". وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 1 تموز/يوليه موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإليَّ (A/74/938-S/2020/642)، ذكرت الممثلة الدائمة للبنان، باسم حكومتها أيضا، أنه في 4 حزيران/يونيه 2020 "خرقت الاجواء اللبنانية 4 طائرات حربية تابعة للعدو الاسرائيلي على علو منخفض بسرعة 550 عقدة من فوق البحر مقابل صيدا". وأضافت أنه "بالتزامن مع إطلاق صواريخ باتجاه الأراضي السورية [...] ونتيجة للتشويش من قبل العدو الإسرائيلي، ظهرت أهداف أخرى على شاشة الرادار التابع لمطار رفيق الحريري الدولي في بيروت". ولاحظت أن "هذا العمل الاسرائيلي لم يخرق الأجواء اللبنانية وحسب" بل "عرّض المدنيين وسلامة الأراضي اللبنانية للخطر في حال تم الرد على مصدر إطلاق هذه الصواريخ".

22 - وفي 27 تموز/يوليه 2020، أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي قنابل يدوية من قذائف الهاون وبعض قذائف الدبابات عبر الخط الأزرق في منطقة كفر شوبا وبسطرة. وفي بيان عام صدر في ذلك المساء، ذكر جيش الدفاع الإسرائيلي أنه "أحبط محاولة تسلل قامت بها فرقة إرهابية من حزب الله في شمال إسرائيل" قبل ذلك بساعة. وبعد ذلك بوقت قصير، أصدر حزب الله بيانا نفى فيه أي تورط في الحادث وأكد أن الانتقام من مقتل أحد أعضاء حزب الله في الجمهورية العربية السورية في 20 تموز/يوليه، والذي نسبه إلى إسرائيل، لم يأت بعد. وكرر الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله، في خطابين ألقاهما في 14 و 30 آب/أغسطس، تأكيد ذلك الوعيد. وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 17 آب/أغسطس موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإليَّ (S/2020/806)، ذكر الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة أن استطلاع جيش الدفاع الإسرائيلي قد حدد، في 27 تموز/يوليه 2020 "جماعة من مقاتلي حزب الله المسلحين تتنقل بطريقة تكتيكية نحو الخط الأزرق في منطقة هار دوف. ثم اجتاز المقاتلون المسلحون الخط الأزرق وتسللوا إلى الأراضي الإسرائيلية في محاولة لتنفيذ هجوم". وفي رسائل متطابقة مؤرخة 29 تموز/يوليه و 19 آب/أغسطس موجهة إلى رئيس مجلس الأمن وإليَّ (A/74/979-S/2020/762 و A/74/996-S/2020/819)، ذكرت الممثلة الدائمة للبنان، باسم حكومتها، أنه في 27 تموز/يوليه قد أطلق الجيش الإسرائيلي قذائف مدفعية من داخل مزارع شبعا المحتلة، على محلة الكروم ووادي الجوز شرق وكفر شوبا وشرق حلتا وجبل شميس وجبل السدانة داخل الأراضي اللبنانية.

23 - وفي 18 آب/أغسطس 2020، أصدرت غرفة الدرجة الأولى بالمحكمة الخاصة بلبنان حكمها في *قضية المدعي العام ضد عياش وآخرين*. وقررت غرفة الدرجة الأولى "بالإجماع أن المتهم، سليم جميل عياش، مذنب على نحو لا يشوبه أي شك" في جميع التهم الموجهة إليه في لائحة الاتهام. غير أن غرفة الدرجة الأولى رأت أن الادعاء لم يثبت الدعوى بما لا يدع مجالا للشك فيما يتعلق بحسن حبيب مرعي وحسين حسن عنيسي وأسد حسن صبرا. وخصلت غرفة الدرجة الأولى إلى أن هؤلاء الأفراد غير مذنبين فيما يتعلق بجميع التهم الموجهة إليهم. وأعربت غرفة الدرجة الأولى عن اقتناعها بأن الأدلة التي تشير إلى أن الجمهورية العربية السورية وحزب الله "ربما كانت لديهما دوافع للتخلص من" رئيس وزراء لبنان السابق، رفيق الحريري، و "بعض حلفائه السياسيين" ولكن لا يوجد "دليل على أن قيادة حزب الله ضالعة بأي طريقة في مقتل السيد الحريري" و "لا يوجد دليل مباشر على ضلوع سوريا فيه"، و "لا يوجد دليل على أن السيد عياش أو [مصطفى أمين] بدر الدين كانا موجهين من قيادة حزب الله لترتيب الدعم اللوجستي لاغتيال السيد الحريري". وعقب إعلان الحكم في 18 آب/أغسطس، صرح سعد الحريري، ابن السيد الحريري، للصحافة

بأنه ”للمرة الأولى بتاريخ الاغتيالات السياسية العديدة التي شهدها لبنان، عرف اللبنانيون الحقيقة، وللمرة الأولى حكمت العدالة الحقيقية“. وأضاف أن ”حزب الله يجب أن يتعاون على“ تسليم السيد عياش. وتواصل غرفة الدرجة الأولى إجراءات إصدار الأحكام ضد السيد عياش.

24 - وفي 10 أيلول/سبتمبر 2020، أكدت غرفة الدرجة الثانية بالمحكمة الخاصة للبنان اختصاص المحكمة الخاصة بمحاكمة السيد عياش فيما يتعلق بالهجمات على مروان حمادة وجورج حاوي والياس المر التي نُفِّذت في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2004 و 21 حزيران/يونيه 2005 و 12 تموز/يوليه 2005، على التوالي.

25 - واعترضت عدة دول على تحفظ لبنان وبيانه لدى انضمامه إلى الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب. غير أنها لاحظت أن تلك الاعتراضات لا تحول دون بدء نفاذ الاتفاقية بين كل منها وبين لبنان.

باء - بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية

26 - واصلت حكومة لبنان جهودها الرامية إلى بسط سلطة الدولة على جميع الأراضي اللبنانية، على نحو ما دعا إليه اتفاق الطائف والقرار 1559 (2004).

27 - وفي 20 آب/أغسطس 2020، أفادت التقارير بمقتل شخص واحد وجرح 10 آخرين في اشتباكات مسلحة بين أعضاء حركة أمل وحزب الله في قرية اللوبية الجنوبية، بسبب لافتة لإحياء ذكرى عاشوراء. وفي 26 آب/أغسطس، اعتقلت قوى الأمن الداخلي شخصا يشتبه في أنه عضو في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام يُزعم أنه كان يخطط لاستهداف الجيش اللبناني. وفي 27 آب/أغسطس، ذُكر أن شخصين قتلا وأصيب ثلاثة آخرون بجروح إثر اشتباكات مسلحة وقعت في خلدة، جنوب بيروت، بين السكان السنة في خلدة ومؤيدين محليين لحزب الله وحركة أمل. وعاد الهدوء بعد تدخل الجيش اللبناني. وفي 7 أيلول/سبتمبر، قُتل شخص واحد وأُصيب اثنان في اشتباكات بين شباب مسلحين في الطريق الجديدة، في بيروت، استخدمت فيها المدافع الرشاشة والقنابل الصاروخية. واحتوى الجيش اللبناني الحالة واعتقل من يقفون وراء الاشتباكات.

28 - وفي 21 آب/أغسطس، أطلق أربعة مهاجمين مجهولي الهوية النار في قرية كفتون، شمال لبنان، مما أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص. وفي اليوم التالي، احتجزت قوات الأمن في مخيم البداوي للاجئين الفلسطينيين شخصاً له صلة بإطلاق النار. وأفيد بأن مشتبها به ثانيا في الحادث، وهو مواطن سوري، فجر نفسه في 24 آب/أغسطس، عندما داهمت قوى الأمن الداخلي شقته في عكار لاعتقاله. وفي 5 أيلول/سبتمبر، أفادت التقارير بأن الجيش اللبناني اعتقل أفرادا لهم صلة بتنظيم الدولة الإسلامية فيما يتصل بالحادث الذي وقع في كفتون. ويُزعم أن أولئك الأفراد كانوا يخططون لشن عدة هجمات إرهابية في البلد. وفي 13 أيلول/سبتمبر، شن الجيش اللبناني غارات في جبل البداوي، وأفادت تقارير بأن ذلك كان بحثا عن مشتبه بهم لهم صلة بحادثة كفتون، وقيل إن أربعة من أفراد الجيش اللبناني وأحد المسلحين قد قتلوا في أثنائه، وأُصيب أحد أفراد الجيش اللبناني بجروح خطيرة. وفي 26 أيلول/سبتمبر، أعلنت قوى الأمن الداخلي أنها داهمت منزلا يزعم أنه يخص أعضاء في تنظيم الدولة، وقتلت تسعة أعضاء منهم. وفي 27 أيلول/سبتمبر، أفادت التقارير بأن مجهولين أطلقوا النار من مركبة على موقع للجيش اللبناني في المنية، شمالي لبنان. وأفيد بأن جنديين من الجيش اللبناني ومعتديا واحدا قد قتلوا.

29 - وفي 13 أيار/مايو، استعرض المجلس الأعلى للدفاع التدابير القائمة لمكافحة التهريب على طول الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية. وطلب المجلس اتخاذ خطوات لتشديد الرصد، وملاحقة المخالفين والمهربين وشركائهم، وإغلاق المعابر غير القانونية. وقرر المجلس إنشاء نقاط أمنية جديدة للجمارك ووضع خطة شاملة لإنشاء دوائر عسكرية وأمنية ولمراقبة الجمارك. وأسفرت الجهود اللاحقة التي بذلتها قوات الأمن لإغلاق المعابر الحدودية غير القانونية عن نتائج، حيث أغلقت عدة نقاط عبور وجسور صغيرة أو فككت في منطقة الهرمل على طول الحدود. وفي 29 أيار/مايو، تعهد السيد دياب، الذي كان لا يزال آنذاك رئيسا للوزراء، بمواصلة "الجهود من أجل وقف اقتصاد التهريب" بإغلاق تلك المعابر، وذلك لأنها تتسبب "بأضرار كبيرة للدولة" ولا تستفيد منها سوى "حفنة من المهربين". وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعتقلت قوات الأمن عدة أفراد بتهمة التهريب، بما في ذلك الديزل والغاز النفطي المسال والمنتجات الغذائية.

30 - وفي خطاب ألقاه السيد نصر الله في 13 أيار/مايو، قال إنه "عندما يكون هناك منع التهريب يحصل تعاون بين الدولتين"، أي الجمهورية العربية السورية ولبنان، لحل المسألة. وأضاف أنه "في كل الأصوات المرتفعة يجب حل موضوع التهريب إلى سوريا. لا أتكلم عن موضوع انتقال مقاتلي المقاومة وانتقال سلاح المقاومة، هذا بحث ثانٍ". كما دعا مرة أخرى إلى ترتيب لبنان علاقاته مع الجمهورية العربية السورية، واصفا التأخير في ذلك بأنه "خسارة" للبنان في سياق الأزمة الاقتصادية. وذكر أنه حتى لو أن الجيش اللبناني "انتشر على كل الحدود اللبنانية السورية" فإنه "لن يقدر أن يمنع التهريب، لأن [...] قرانا متداخلة وعائلاتنا [اللبنانية] متداخلة" مع تلك الموجودة في الجمهورية العربية السورية.

31 - وظلت الحالة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين هادئة عموما خلال الفترة المشمولة بالتقرير. غير أنه قد تفاقمت خلافات شخصية في مخيم الرشيدية بالقرب من صور، جنوبي لبنان، فأدّت لإطلاق نار كثيف يومي 8 و 25 أيار/مايو، مما أسفر عن مقتل شخصين. وفي 28 تموز/يوليه، في مخيم عين الحلوة، بالقرب من صيدا، تصاعد خلاف شخصي عند نقطة تفتيش أمنية داخل المخيم فأدى لإطلاق نار، مما أسفر عن مقتل شخص واحد. وفي اليوم التالي، جرت مظاهرات في المخيم احتجاجاً على إطلاق النار.

جيم - حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها

32 - دعا مجلس الأمن في قراره 1559 (2004) إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، وهذا حكم رئيسي في القرار لا يزال يتعيّن تنفيذه. ويجسد هذا الحكم ويؤكد من جديد قرارا التزم به جميع اللبنانيين في اتفاق الطائف.

33 - ولا تزال الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية داخل البلد تعمل خارج سلطة الحكومة، في انتهاك للقرار 1559 (2004). وتملك عدة جماعات من مختلف الانتماءات السياسية في لبنان أسلحة خارج سلطة الحكومة، لكن حزب الله هو أكثر الميليشيات تسلحاً في البلد.

34 - ولم يُحرز أي تقدم ملموس نحو حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها على نحو ما دعي إليه في اتفاق الطائف والقرار 1559 (2004). فمنذ اتخاذ هذا القرار، لم تُتخذ خطوات محددة لمعالجة هذه المسألة الحيوية التي تمس صميم سيادة لبنان واستقلاله السياسي. وما فتئت عدة أصوات من لبنان تندد باحتفاظ حزب الله بترسانة عسكرية خارج أي إطار قانوني وبتدخله في الجمهورية العربية السورية، وتَعتبرُ هاتين المسألتين عاملين يزعزعان الاستقرار في البلد ويقوضان الديمقراطية. ويرى الكثير من اللبنانيين في استمرار وجود هذه الأسلحة تهديداً ضمنياً بإمكانية استخدامها داخل لبنان لأسباب سياسية.

35 - واحتفاظُ حزب الله وجماعات أخرى بالسلاح، وهو ما يعترف به الحزب نفسه وهذه الجماعات الأخرى، وتعزيزُ حزب الله لترساناته حسب ما يُزعم، يطرحان عقبة شديدة أمام قدرة الدولة على ممارسة سيادتها وبسط سلطتها بشكل كامل على أراضيها.

36 - وفي 29 أيار/مايو 2020، نظم متظاهرون اعتصاما أمام قصر العدل في بيروت مطالبين بالتنفيذ الكامل للقرارين 1559 (2004) و 1680 (2006) ونزع سلاح الميليشيات. وأعربت مجموعة أخرى عن تأييدها لمطالب احتجاجات الـ 17 تشرين الأول/أكتوبر، لكنها رفضت الدعوات إلى نزع سلاح حزب الله. وكرر نواب برلمانيون من القوات اللبنانية والكتائب دعوتهم إلى إجراء حوار مع حزب الله لمعالجة هذه المسألة.

37 - وفي 5 حزيران/يونيه، أفادت التقارير أن مظاهرتين متعارضتين جرتا في طرابلس، إحداهما تدعو إلى التنفيذ الكامل للقرار 1559 (2004) وترفض حيازة الأسلحة خارج مؤسسات الدولة، والأخرى ترفض تلك الدعوات، قائلة إن التركيز ينبغي أن ينصب على القضايا الاجتماعية والاقتصادية. وفصل الجيش اللبناني وقوات الأمن بين المجموعتين.

38 - وفي 6 حزيران/يونيه، أفادت التقارير أن المتظاهرين قدموا من مختلف أنحاء البلد للانضمام إلى مظاهرة مناهضة للحكومة في بيروت. ودفعت الخلافات حول المطالب الرئيسية، بما في ذلك الدعوات إلى تنفيذ القرار 1559 (2004)، بعض الجماعات إلى مقاطعة الاحتجاجات. ونظم أنصار حركة أمل وحزب الله احتجاجا مضادا. وتفيد التقارير بأن المظاهرات سرعان ما تحوّلت إلى اشتباكات على أسس طائفية. وتصاعدت التوترات بين المحتجين من الجانبين المتعارضين مع محاولة الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي الفصل بين المجموعتين. واستخدمت قوات الأمن الغاز المسيل للدموع لتفريق المحتجين. وأفيد بأنّ 25 جنديا و 48 مدنيا أصيبوا خلال الاحتجاجات. وفي 7 حزيران/يونيه، قال السيد عون: "ليكن ما جرى ليل أمس جرس إنذار للجميع".

39 - وقال السيد نصر الله، في معرض تعليقه على الأحداث المذكورة أعلاه في خطاب ألقاه في 16 حزيران/يونيه، إن المطالبة بحل للقضايا الاجتماعية والاقتصادية "أمر طبيعي [...] وليس فيه مشكلة على الإطلاق"، لكن إضافة دعوات إلى تنفيذ القرار 1559 (2004) إلى هذه المطالب "له نتائج سلبية، لأنه يؤدي إلى الانقسام". وأضاف أنه "أمر خطأ وظلم لثورة 17 تشرين، لسبب [...] هو أن الكثيرين ممن نزلوا إلى الشارع في 17 تشرين، وفيهم أحزاب وكثير من الناس من مختلف المناطق، هم لا يؤمنون بهذا الموقف العدائي من المقاومة". ودعا إلى عدم الخلط بين المطالب الاجتماعية والاقتصادية المشروعة لمظاهرات 17 تشرين الأول/أكتوبر والمطالبة بتنفيذ القرار.

40 - وفي تجمعات متفرقة أخرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعا المحتجون أيضا إلى التنفيذ الكامل للقرار 1559 (2004).

41 - وأشار السيد نصر الله، في خطاب 13 أيار/مايو السالف الذكر، إلى أن "حزب الله وبقية فصائل المقاومة" بدأت تخفيف تواجدها في الجمهورية العربية السورية "منذ أكثر من سنتين" وأنها بدأت "تخفيف الأعداد" لأن سوريا "انتصرت وبدأت تتعافى". غير أنه أضاف قائلا إن حزب الله ما زال يحتفظ بـ "نقطة أو نقطتين" في القلمون والزبداني.

42 - وفي مقابلة أجريت مع السيد نصر الله في 26 أيار/مايو، قال في معرض رده على سؤال حول ما إذا كان ينوي حزب الله "تحويل كل الصواريخ إلى [صواريخ] دقيقة"، إنه "يجب أن يكون لدى المقاومة

هدف من هذا النوع”. وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 28 حزيران/يونيه موجهتين إلي وإلى رئيس مجلس الأمن (S/2020/608)، ذكر الممثل الدائم لإسرائيل ما يلي: ”شهدنا في لبنان حصول حزب الله، وهو جماعة إرهابية وأحد عملاء إيران، على أكثر من 000 150 من القذائف والصواريخ القادرة على مهاجمة دولة إسرائيل بأسرها. وقد نُقلت الغالبية العظمى من هذه الصواريخ من إيران، في انتهاك لقرار مجلس الأمن 2231 (2015)، بل وأيضا لقراريه 1701 (2006) و 1559 (2004)“.

43 - وفي خطاب ألقاه السيد نصر الله في 16 حزيران/يونيه، قال في معرض إشارته إلى الحالة الاجتماعية والاقتصادية المتردية، إننا في وضع ”لكي نستطيع أن نأتي بالخبز، عليك أن تسلم سلاحك: السلاح مقابل الخبز، السلاح مقابل الطعام“، لكن ”نحن لدينا معادلة لا نقبل أن نسلّم فيها“. وأضاف أن ”الذي يضعنا ما بين خيارين: [إما] نقتلك بالسلاح [وإما] نقتلك بالجوع، أقول له، سيبقى سلاحنا في أيدينا ولن نجوع. ونحن سنقتلك، نحن سنقتلك، نحن سنقتلك“.

44 - وفي 22 أيلول/سبتمبر، وقع انفجار في قرية عين قانا، بالقرب من النبطية في جنوب لبنان. وذكر الجيش اللبناني أنه بدأ تحقيقا في الحادث. وفي 26 أيلول/سبتمبر، ذكر حزب الله أن أحد مقاتليه لقي حتفه. ووفقا لتقارير إعلامية غير مؤكدة، فقد كان مقتله مرتبطا بالانفجار.

45 - وفي 29 أيلول/سبتمبر، قال السيد نصر الله ”هذا فقط حتى [يكون اللبنانيون] على وضوح وعلى بينة أنه نحن لا نضع صواريخ لا في مرفأ بيروت ولا إلى جانب محطة غاز. ونعرف جيداً أين يجب أن نضع صواريخنا“. وكان رئيس وزراء إسرائيل، بنجامين نتنياهو، قد ذكر أمام الجمعية العامة، في وقت سابق من نفس اليوم، أن حزب الله يحتفظ ”بمستودع سري للأسلحة على مقربة من محطة للوقود“ في منطقة مدنية في أحد الأحياء السكنية في بيروت. وقد كرر الممثل الدائم لإسرائيل هذه النقاط في رسالة مؤرخة 2 تشرين الأول/أكتوبر موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2020/968).

46 - وفي 17 آب/أغسطس 2020، أصدرت الكنيسة المارونية مذكرة رسمية تحث على اعتماد لبنان نهج ”الحياد الناشط“. وأشارت الكنيسة، في مذكرتها تلك، إلى أن الحياد الإيجابي متجذر في الدستور اللبناني، وفي إعلان بعبدا لعام 2012، الذي يتضمن إشارة إلى سياسة النأي بالنفس التي يتبعها البلد، وفي البيانات الوزارية المتعاقبة. وأشارت الكنيسة أيضا إلى أن لبنان سار على خط الحياد منذ تأسيسه حتى توقيع اتفاق القاهرة لعام 1969، الذي أعقبه ظهور جماعات مسلحة لبنانية وغير لبنانية خارجة عن سيطرة الدولة. وادعت أن ”الأسباب التاريخية للنزاعات“ تتمثل في ”عدم صفاء“ العلاقة السياسية بين الجمهورية العربية السورية ولبنان فيما يتعلق بالأرض والسلطة والحدود الدولية و ”ارتداد نشوء دولة إسرائيل على لبنان“ بآثار سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية وحدودية، وما أعقب ذلك من تدفق للاجئين، ودعت إلى تكريس حياد لبنان في البيان الوزاري المقبل.

47 - وفي 8 أيلول/سبتمبر، فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على الوزيرَيْن السابقَيْن في الحكومة اللبنانية يوسف فنيانوس، من تيار المردة، وعلي حسن خليل، من حركة أمل، بدعوى تقديمهما دعما ماديا لحزب الله وضلوعهما في أعمال فساد. وذكرت وزارة الخزانة الأمريكية أنه اعتبارا من منتصف عام 2019، ”استخدم حزب الله علاقته مع المسؤولين في الحكومة اللبنانية“، بمن فيهم السيد فنيانوس، بصفته وزيرا للأشغال العامة والنقل، ”لشفط أموال الميزانيات الحكومية وضمان فوز شركات مملوكة لحزب الله بمناقصات لتنفيذ عقود مع الحكومة اللبنانية تقدر قيمتها بملايين الدولارات“. وأضاف

البيان أن السيد خليل، بصفته وزيرا للمالية، ”كان أحد المسؤولين الذين استغل حزب الله علاقته بهم لتحقيق مكاسب مالية“.

48 - وفي 3 أيلول/سبتمبر، عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أول اجتماع لها منذ عقد تقريبا مع رؤساء جميع الفصائل الفلسطينية. وركز المتحدثون على ضرورة استعادة الوحدة وإصلاح المنظمة. وانضم زعماء حماس وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية إلى الاجتماع عبر الاتصال بالفيديو من بيروت. والتقى زعيم حماس، إسماعيل هنية، بعدد من المسؤولين اللبنانيين وزعماء حزب الله والفصائل الفلسطينية. وانتقد بعض السياسيين من القوات اللبنانية وحزب الكتائب، شأنهم في ذلك شأن بعض النواب السنة، السلطات اللبنانية لسماحها للسيد هنية بدخول البلد، وشددوا على الحاجة إلى اتباع سياسة النأي بالنفس.

49 - واستمرّ وجود الجماعات الفلسطينية المسلّحة خارج المخيمات. فرغم قرار نزع سلاح الميليشيات الفلسطينية خارج المخيمات في غضون ستة أشهر، الذي اتُّخذ في إطار الحوار الوطني عام 2006 وجرى تأكيده في جلسات الحوار الوطني اللاحقة، لم يحرز أي تقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بتفكيك القواعد العسكرية الموجودة في البلد والتابعة لكل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، وتنظيم فتح الانتفاضة.

50 - وواصلت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تقديم خدمات أساسية إلى اللاجئين الفلسطينيين في لبنان فيما يتصل بالصحة والتعليم وتحسين أحوال المخيمات والإغاثة والخدمات الاجتماعية في ظل نقص شديد في التمويل على نطاق الوكالة، ويبلغ النقص في الميزانية البرنامجية حالياً 200 مليون دولار. وفي 4 تشرين الأول/أكتوبر 2020، بلغ عدد الإصابات بكوفيد-19 في صفوف اللاجئين الفلسطينيين 343 1 حالة، بما في ذلك 154 حالة استدعت إدخال أصحابها إلى المستشفى و 30 حالة وفاة؛ وينحدر نصف المصابين تقريبا من مخيمات اللاجئين.

ثالثا - ملاحظات

51 - لقد كانت الخسائر التي خلفها الانفجار المأساوي الذي وقع في 4 آب/أغسطس في الأرواح وآثاره على حياة الناجين وأضراره المادية فادحة. وقد أثلج صدري التضامن الفوري للمجتمع الدولي مع الشعب اللبناني في هذه الأوقات العصيبة، وإنني أدعو الجهات المانحة إلى ضمان الإسراع في الوفاء بتعهداتها. ولا يزال إجراء تحقيق يتسم بالمصداقية والشفافية لتحديد سبب الانفجار وتحقيق المساءلة التي يطالب بها الشعب اللبناني أمرا ذا أهمية قصوى.

52 - ولا يزال تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية والمالية، الذي فاقمته آثار وباء كوفيد-19 وانفجار المرفأ الذي وقع في 4 آب/أغسطس، يشكل مصدر قلق بالغ. وقد ردد أعضاء بارزون في المجتمع الدولي في الأشهر القليلة الماضية الدعوة لإجراء إصلاحات في مناسبات شتى، منها عدد من الزيارات والاجتماعات الرفيعة المستوى التي تمحورت حول لبنان منذ الانفجار. ويقع على عاتق السلطات اللبنانية الآن أن تعجل بتنفيذ إصلاحات تستجيب لمطالب الشعب اللبناني، بما في ذلك الدعوات إلى تحقيق المساءلة والشفافية ووضع حد للفساد. وأرحب على وجه الخصوص بدور منظمات المجتمع المدني والنشطاء، من النساء والشباب، في الاستجابة لاحتياجات السكان وتطلعاتهم.

53 - وأحث القادة اللبنانيين على الترفع عن الاعتبارات الحزبية والمصالح الشخصية وتشكيل حكومة على وجه السرعة. فهذا أمر ضروري لعكس مسار الاقتصاد اللبناني والتخفيف من الأثر السلبي للحالة الاجتماعية والاقتصادية الراهنة على الشعب اللبناني.

54 - وما زلت قلقا إزاء أحكام القرار 1559 (2004) التي لم تنفَّذ بعد. ولا يعد استمرار مشاركة حزب الله في النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية، باعتراف من الحزب نفسه، انتهاكا لسياسة النأي بالنفس ومبادئ إعلان بعبدا لعام 2012 فحسب، بل ينطوي أيضا على خطر إقحام لبنان في النزاعات الإقليمية ويطرح مخاطر زعزعة استقرار البلد والمنطقة. كما أنه دليل على عدم تقيد حزب الله بنزع سلاحه، ورفضه الخضوع للمساءلة أمام مؤسسات الدولة نفسها التي يُتوخى تعزيزها بتنفيذ القرار 1559 (2004). ومما يثير القلق أيضا أن حزب الله يعترف بكل بساطة بحركة مقاتلي وأسلحة المقاومة بين لبنان والجمهورية العربية السورية، ويصنف ذلك على أنه خارج نطاق جهود مكافحة التهريب. لذلك، أناشد بلدان المنطقة التي تربطها بحزب الله علاقات وثيقة أن تشجع على تحوّل تلك الجماعة المسلحة إلى حزب سياسي مدني صرف، وعلى نزع سلاحها، وفقا لأحكام اتفاق الطائف والقرار 1559 (2004)، بما يخدم مصلحة السلام والأمن في لبنان والمنطقة على أفضل وجه.

55 - وأكرر دعوتي لحزب الله وسائر الأطراف المعنية إلى الامتناع عن القيام بأي نشاط عسكري داخل لبنان أو خارجه، بما يتماشى مع شروط اتفاق الطائف والقرار 1559 (2004). ومن الأهمية بمكان أن تصون الأطراف كافة هذا الاتفاق وأن تنفذ أحكامه لتجنب شبح تجدد المواجهة بين المواطنين اللبنانيين ولتقوية مؤسسات الدولة. ويجب على جميع الأطراف المعنية الإسهام في الجهود الرامية إلى تعزيز تلك المؤسسات. وينبغي للدولة أن تكثف جهودها لتنفرد وحدها بسلطة حيازة الأسلحة واستخدام القوة في جميع أنحاء أراضيها. وأواصل حثّ الحكومة والجيش في لبنان على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع حزب الله والجماعات المسلحة الأخرى من الحصول على الأسلحة وبناء قدرات شبه عسكرية خارج نطاق سلطة الدولة، في انتهاك للقرارين 1559 (2004) و 1701 (2006).

56 - ولا يزال انتشار الأسلحة على نطاق واسع خارج سيطرة الدولة، باقتران مع وجود ميليشيات مسلحة، يقوض الأمن والاستقرار في لبنان. ويظل احتفاظ حزب الله بقدرات عسكرية كبيرة ومتطورة خارج سيطرة حكومة لبنان مصدر قلق بالغ.

57 - وتشير الدعوات الصادرة عن شرائح عديدة من السكان اللبنانيين من أجل التنفيذ الكامل للقرار 1559 (2004) ورفضها حيازة السلاح خارج نطاق مؤسسات الدولة إلى أن احتفاظ حزب الله بالسلاح لا يزال مسألة مثيرة للانقسام داخل المجتمع اللبناني.

58 - وأدين بشدة جميع الانتهاكات لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية، إذ أنها تقوّض الثقة في الأجهزة الأمنية والمؤسسات الحكومية اللبنانية، وتشيع القلق لدى السكان المدنيين. وأُجدّد الدعوات التي وجهتها إلى إسرائيل من أجل التقيّد بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وسحب قواتها من الجزء الشمالي من قرية الغجر ومنطقة متاخمة شمال الخط الأزرق، وكذلك التوقّف فورا عن التحليق بطائراتها داخل المجال الجوي اللبناني. واستخدام جيش الدفاع الإسرائيلي المزعوم للمجال الجوي اللبناني لضرب أهداف في الجمهورية العربية السورية يثير بالغ القلق، بحكم الخطر الذي يشكله على استقرار المنطقة.

59 - وقد كان الحكم الصادر عن الدائرة الابتدائية للمحكمة الخاصة بلبنان في *قضية المدعي العام ضد عياش وآخرين* تجسيدا لالتزام المجتمع الدولي بتحقيق العدالة فيما يتعلق بالجرائم الفظيعة التي ارتُكبت في 14 شباط/فبراير 2005.

60 - وأواصل حث الجهات المانحة على تزويد الأونروا بالتمويل، بما يصب في تلبية طلبها المساعدة النقدية حتى تعالج الحالة الاقتصادية المتدهورة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين التي تفاقمت بسبب أزمة كوفيد-19، وحتى تتمكن من مواصلة دورها الأساسي وتوفير الخدمات الحيوية لضمان كرامة وأمن اللاجئين الفلسطينيين. وليس في بذل هذه الجهود ما يخلّ بالحاجة إلى تسوية عادلة لقضية اللاجئين الفلسطينيين ضمن سياق تسوية شاملة في المنطقة.

61 - وفي تطورات مقلقة أخرى، حدثت زيادة واضحة في الحوادث الأمنية المتصلة بتنظيم الدولة الإسلامية. وأرحب بالدعم المتواصل الذي تقدمه الدول الأعضاء إلى الجيش اللبناني، وأناشد الجهات المانحة مجددا أن تدعم مؤسسات الدولة في لبنان، بما في ذلك الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي.

62 - وإنني أعوِّل على استمرار التزام حكومة لبنان بتعهداتها الدولية، وأهيب بجميع الأطراف والجهات الفاعلة التقيد التام بالقرارات 1559 (2004) و 1680 (2006) و 1701 (2006). وستُواصل الأمم المتّحدة بذل مساعيها من أجل تنفيذ تلك القرارات وسائر القرارات المتعلّقة بلبنان تنفيذاً تاماً.
